المحور السابع: السياسات الاجتماعية

الفهرس

الدرس الأول: السياسة الاجتماعيّة: تعريفها وبرامجها..... 3

تعريف المؤسّسات الاجتماعية 3
تطوّر مفهوم الحماية الاجتماعيّة..... 3
الرعاية الاجتماعية 3
اتّجاهات الرعاية الاجتماعيّة 3
السياسة الاجتماعية 4
السياسة الاجتماعية وإيديولوجيا الدولة..... 4
أهداف السياسة الاجتماعيّة..... 4
برامج السياسات الاجتماعيّة..... 4
برامج السياسات الاجتماعيّة..... 5
الأنظمة الاجتماعيّة..... 5
أوّلًا: الأنظمة الاجتماعيّة في الأنظمة الاشتراكيّة 5
ثانيًا: السياسة الاجتماعيّة في النظام الليبرالي القديم/ الدولة الشرطي 7
ثالثًا: السياسة الاجتماعيّة في الأنظمة النيوليبراليّة..... 7
رابعًا: التخطيط الاقتصادي الموجّه..... 8

الدرس الثاني: الدور الاقتصادي والاجتماعي لدولة العناية، ووظائفها 10

تعريف 10
الدور الاقتصادي والاجتماعي لدولة العناية..... 10
أزمة دولة العناية 10
وظائف دولة العناية وموازنتها..... 10
وظائف الضريبة 11
ظروف نشأة الضمان الاجتماعي..... 11
انطلاقة نظام الضمان الاجتماعي في بريطانيا 12
الخصائص الرئيسيّة لنظام التأمين الاجتماعي..... 12
مرتكزات نظام الضمان الاجتماعي 12
أهميّة الضمان الاجتماعي 13

الدرس الثالث: تطوّر مفهوم السياسة الاجتماعية في لبنان- الضمان الاجتماعي في لبنان 15

واقع السياسة الاجتماعيّة في لبنان..... 15
مراحل تطوّر السياسة الاجتماعيّة في لبنان 15
المشاكل الاجتماعيّة التي يعاني منها لبنان (أهم خمس مشكلات) 16
الإنفاق الحكومي وأنواعه 18
الضمان الاجتماعي في لبنان..... 19

الدرس الرابع: السياسة الاجتماعية في مجال التعليم 22

تعريف التعليم..... 22
تطوّر السياسة الاجتماعيّة في مجال التعليم في لبنان 22

أنواع الإنفاق على التعليم في لبنان 22
الدرس الخامس: الشأن الاجتماعي في الاهتمامات والمبادرات الفردية..... 24
تعريف التنمية..... 24
الجمعيّات الأهليّة 24
ظروف نشأة الجمعيّات الأهليّة في العالم 24
أهمّيّة الجمعيّات الأهليّة أو المنظّمات غير الحكوميّة على الصعيد العالمي 24
أهمّيّة الجمعيّات الأهليّة على الصعيد الوطني 25
ظروف نشأة الجمعيّات الأهليّة في لبنان 25
نموذج عن جمعيّة ناشطة في لبنان 25

المحور السابع: السياسات الاجتماعيّة

الدرس الأول: السياسة الاجتماعيّة: تعريفها وبرامجها

تعريف المؤسّسات الاجتماعيّة

هي المؤسّسات التي تُعنى بتأمين حاجات الأفراد وحلّ مشاكلهم المتعدّدة، تبدأ بالمؤسّسات الأوّليّة التقليديّة (الأسرة، العائلة، العشيرة، القبيلة،...) مرورًا بالمؤسّسات والجمعيّات الخيريّة، انتهاءً بالدولة.

تطوّر مفهوم الحماية الاجتماعيّة

- قديمًا، كانت العائلة تلعب الدور الأساسي في مواجهة مشاكل أفراده، وتأمين الحماية والرعاية لهم.
- مع تطوّر المجتمعات، برزت الجمعيّات الخيريّة والمؤسّسات الإنسانيّة، بهدف تأمين المساعدات للمحتاجين إليها. ومع ازدياد عدد المحتاجين، وضعف قدرة هذه المؤسّسات على تغطية المساعدات، اضطرت الدولة إلى التدخّل لحماية أفرادها، والتخفيف من حدّة المشاكل الاجتماعيّة في أوّل الأمر، ثمّ انتقلت لوضع سياسة اجتماعيّة شاملة شملت كل القطاعات ذات المنفعة العامّة.
- ومع تطابق نطاق العمل (الإنسان)، تداخلت مفاهيم الرعاية الاجتماعيّة والخدمة الاجتماعيّة والسياسة الاجتماعيّة.

الرعاية الاجتماعيّة

الرعاية الاجتماعيّة هي مجموعة الخدمات الاجتماعيّة التي تقدّمها المؤسّسات العائليّة والطائفيّة ومؤسّسات المجتمع المدني، لمساعدة الأفراد والجماعات، بهدف حمايتهم وتحقيق النمو للطبقات الضعيفة والمهمّشة بما يتناسب مع قدراتهم، وذلك من خلال التخطيط على المدى القصير، أو بشكل مباشر أثناء أزمة طارئة.

اتّجاهات الرعاية الاجتماعيّة

الاتجاه الأول: يرى أنّ دور مؤسّسات الرعاية الاجتماعيّة ينبغي أن يظهر عندما تفشل الأطر الاجتماعيّة الأخرى، كالأسرة، في إشباع حاجات الفرد.

الاتّجاه الثاني: ينظر إلى الرعاية الاجتماعيّة كنظام اجتماعي يوازي الأنظمة الاجتماعيّة الأخرى، كالنظام الأسري أو القانوني أو التربوي...

السياسة الاجتماعيّة

السياسة الاجتماعيّة هي مجموعة الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تعتمدها دولة ما بالتعاون مع المجتمع المدني بهدف حماية الأفراد والجماعات، وخصوصًا للطبقات الضعيفة والمهمّشة، من خلال وضع برامج لإعادة توزيع المداخيل والحدّ من التفاوت الاجتماعي، ومعالجة القضايا الاجتماعيّة الكبرى، وفق أولويّات في التخطيط المتوسّط والبعيد المدى.

مثال: البيانات الوزاريّة الصادرة عن الحكومة اللبنانيّة حول الصحّة، التعليم، الإسكان...

المشترك بين **الرعاية الاجتماعيّة والسياسة الاجتماعيّة** هو أنّ كلاهما وجد من أجل مساعدة فئات اجتماعيّة محدودة الدخل.

أما **الاختلاف** بينهما أنّ الرعاية الاجتماعيّة تقوم بعملها من خلال مؤسّسات الرعاية، مثل الجمعيّات، أمّا السياسة الاجتماعيّة فتقوم بعملها من خلال الأنظمة والقوانين الصادرة من الدولة.

السياسة الاجتماعيّة وإيديولوجيا الدولة

تُموَّل السياسة الاجتماعيّة وبرامج الرعاية التي تتضمنّها، في المجتمعات التي تتّبع الأنظمة الليبراليّة عن طريق الضرائب، أمّا في الأنظمة الاشتراكيّة، فنظام الرعاية هو نظام إلزامي قائم بحدّ ذاته، ويوازي بأهمّيّته الأنظمة الاجتماعيّة الأخرى.

أهداف السياسة الاجتماعيّة

- حماية الفقير والضعيف من الأخطار التي يتعرّض لها.
- العمل على تخفيف الآلام والصعاب التي تواجه الإنسان.
- رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال الوقاية والحماية، وتقديم الخدمات الصحيّة والتعليميّة.

برامج السياسات الاجتماعيّة

برامج صحّيّة: رعاية مرضى الأمراض المستعصية، رعاية الأمومة والطفولة،...

برامج تربويّة: إلزاميّة ومجانيّة التعليم، تعديل المناهج الدراسيّة، محو الأمّيّة،...

برامج عمل: تشريعات للعمل والأجور، قوانين تتعلّق بعمل النساء وعمالة الأطفال، التوجيه المهني،...

برامج الضمان الاجتماعي: التأمينات الاجتماعيّة، تأمينات الشيخوخة، مداخيل للعاطلين عن العمل، دعم بعض السلع الاستهلاكيّة.

برامج سكن: توفير سكن لذوي الدخل المحدود، توفير قروض سكنيّة، إنشاء حدائق عامّة،...

برامج متّصلة بالقانون: إنشاء محاكم خاصّة بالأحداث، إنشاء إصلاحيّات لتأهيل المنحرفين.

برامج السياسات الاجتماعيّة

	الرعاية الاجتماعيّة	السياسة الاجتماعيّة
ماهيّتها	خدمات اجتماعيّة منظّمة	قوانين وتشريعات ونظم
القائم بها	الجمعيّات الخيريّة	مؤسّسات الدولة
هدفها	رفع المستوى المعيشي والصحّي للانسان	مكافحة التفاوت الاجتماعي والبطالة والمشاكل الاجتماعيّة المختلفة
مصادر تمويلها	التبرّعات	الضريبة التصاعديّة
نطاق عملها	**الإنسان**	

الأنظمة الاجتماعيّة

يختلف مفهوم السياسة الاجتماعيّة باختلاف الأنظمة المتّبعة في المجتمعات, فالسياسة الاجتماعيّة في المجتمعات التي تتبع الأنظمة الاشتراكيّة تختلف عن تلك الخاصّة بالمجتمعات التي تتبع الأنظمة الليبرالية.

أوّلًا: الأنظمة الاجتماعيّة في الأنظمة الاشتراكيّة

- تقوم السياسات الاجتماعيّة الاشتراكيّة (مؤسّس فكرها **لينين**) على مبدأ القضاء على استغلال الإنسان للإنسان عن طريق إزالة الملكيّة الفرديّة وتحويلها إلى ملكيّة جماعيّة، أي أنّها تصبح ملك الشعب ممثَّلًا بالدولة.

- العلاقات بين الناس في عمليّة الإنتاج هي علاقة تعاون وتعاضد اشتراكي، تقوم بين عمّال تحرّروا من الاستغلال.
- تعمل الأنظمة الاشتراكيّة على بناء سياسات اجتماعيّة تنطلق من قاعدة ملك الشعب لوسائل الإنتاج (الفكر الماركسي)؛ الأرض وباطنها، والغابات، والمصانع والمناجم، ووسائل النقل والمنشآت الزراعيّة...
- تعمل على تحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعيّة من خلال إشباع الحاجات الجماعيّة، وتقديم الخدمات الاجتماعيّة المتنوّعة لكل أبناء المجتمع.
- المنتوجات والسلع والخدمات يتمّ توزيعها على كلّ الأفراد المشاركين في عمليّة الإنتاج، وفقًا لمبدأ **"من لا يعمل لا يأكل"**.
- لا بدّ من أن تنطلق الخطط التنمويّة من حاجات المجتمع ومن خطة ذاتيّة مستقلّة وشاملة، وتستند على المشاركة الشعبيّة الكاملة إلى جانب استهدافها تقدُّم جميع فئات الشعب ورفع مستوياتها.
- تأمين العمالة الكاملة ومكافحة البطالة.
- تأمين التعليم المجّاني بكل مراحله لكل الطلّاب.
- تأمين مختلف الخدمات الاجتماعية خاصّة الصحّيّة.
- تأمين المساواة بين المرأة والرجل.
- القضاء على الأمّيّة.
- تأمين المسكن لمن هو بحاجة إليه...
- الأنظمة الاشتراكيّة هي منظور شمولي يؤكّد على استحالة الفصل بين التنمية الاجتماعيّة والتنمية الاقتصاديّة والتنمية السياسيّة...
- السياسة الاشتراكيّة هي سياسة تستند على محورين أساسيّين للتنمية الاجتماعيّة:

1. **التنمية الشعبيّة (الجماهيريّة):** وهي إسناد الخطط على المشاركة الشعبيّة الكاملة بأبعادها الثلاثة، الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، بهدف رفع مستوى معيشة الفئات الشعبيّة، من خلال إلغاء البطالة وتأمين التعليم المجّاني؛ وبالتالي فإنّ الدولة الاشتراكيّة هي دولة العناية أو دولة الرعاية الاجتماعيّة الشاملة التي تتدخّل في كافّة الأمور الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
2. **التنمية التقدّميّة:** التي تعتمد على التخطيط العام والشامل، حيث تتولّى الدولة وحدها وضع المناهج الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتنفيذها.

على الرغم من حُسن الصورة الاجتماعية للسياسات الاجتماعيّة في الأنظمة الإشتراكيّة، إلاّ أن "دولة العناية" سقطت، وانهارت معها منظومة التأمينات والضمانات الاجتماعيّة، وتحوّلت شرائح واسعة من الناس إلى فريسة سهلة أمام المشاكل الاجتماعيّة والاستغلال والجوع والمرض.

ثانيًا: السياسة الاجتماعيّة في النظام الليبرالي القديم/ الدولة الشرطي

يقوم الفكر الليبرالي الكلاسيكي على مبادئ عديدة: أهمّها الفرديّة والإيمان بالمبادرة الخاصّة والمنافسة الحرة وقوانين السوق، وحصر دور الدولة بالشؤون السياسيّة والأمنيّة، والعسكريّة، والدبلوماسيّة، والقضائيّة، دون اهتمامها بالحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة, ودون حاجتها لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي الذي يحصل تلقائيًّا برأي التقليديّين.

وقد برز للدولة الشرطي سلبيّات عديدة، أبرزها:

- تكريس التفاوت الاجتماعي (إثراء فاحش مقابل فقر مدقع).
- نشوء طبقتين: أرباب العمل والعمّال، واستغلال أرباب العمل للعمّال(تخفيض أجور، تسريح كيفي للعمّال، ارتفاع عدد ساعات العمل، عمالة الأطفال، استغلال النساء...)
- الأزمات الاقتصاديّة الدوريّة ونتائجها (كساد اقتصادي، إفلاس، فقر، بطالة...)، وأبرزها الأزمة الاقتصاديّة الكبرى عام 1929 في أميركا.
- النمو غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجيّة، لأنّ مبدأ الحريّة الفرديّة وعدم تدخّل الدولة دفعا الأفراد للعمل في القطاعات الأكثر ربحًا.

نتيجة هذه الحالة المتدهورة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، بدأ دعاة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وعلى رأسهم **الخبير الاقتصادي سيسموندي** بمهاجمة المذهب التقليدي الكلاسيكي، والمطالبة بتدخل الدولة واعتماد سياسة جديدة تحمي الفئات الضعيفة، كما تمّت المطالبة بالتصدّي للأفكار الاشتراكيّة التي بدأت بالانتشار بسرعة.

ثالثًا: السياسة الاجتماعيّة في الأنظمة النيوليبراليّة

الظروف التي أدّت إلى ظهور هذا المذهب: الضغوط المتواصلة من قِبل أنصار تدخُّل الدولة، وانتشار الأفكار الاشتراكيّة.

الهدف من هذا المذهب: مجاراة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، والوقوف في وجه التيّارات التدخليّة.

الخطوات التي اتّخذها أتباع هذا المذهب:

- خروج الدولة عن دورها التقليدي (الشرطي أو الحارس)، وضرورة تدخّلها في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتقييد الاحتكارات من أجل المصلحة العامّة.
- الاعتراف بضرورة تدخّل الدولة اقتصاديًّا.
- وجوب تقييد بعض الحريات الفرديّة تحقيقًا للمصلحة العامّة.
- اتخاذ تدابير تشريعيّة بهدف تنظيم الاقتصاد والعلاقات الاقتصاديّة العامّة والعقود.
- التنسيق بين المؤسّسات العامّة والخاصّة المهتمّة بالمشاكل الاجتماعيّة.
- تشجيع الجمعيّات الإنسانيّة غير الحكوميّة، وتشجيع المبادرات الفرديّة ذات الأهداف الاجتماعيّة وتنميتها.
- اعتماد سياسة ضريبيّة للتخفيف من حدّة التفاوت الاجتماعي.

تعتبر هذه الدولة دولة عناية ذات تدخّل رعائي جزئي، فهي تسمح بالمبادرات الفرديّة، وبالمقابل تسمح للقطاع الخاص بأخذ المبادرات في التمويل وإدارة المشاريع.

وبعد الحرب العالميّة الثانية، ازداد تدخّل الدولة في القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مثل تحديد الأسعار ومراقبتها، التأثير في نشاط الشركات الاحتكاريّة وشركات التأمين...

لقد تدرّجت الحكومات من النظام الاشتراكي، إلى الدولة الشرطي، ثمّ دولة التوجيه الاقتصادي، وصولًا إلى التخطيط الاقتصادي الموجّه.

رابعًا: التخطيط الاقتصادي الموجّه

انهارت الاشتراكيّة، وانهارت من بعدها الليبراليّة التقليديّة، ومن ثم انهار المذهب الاقتصادي الحر الجديد، وكان ذلك لصالح التدخل الاقتصادي الموجّه الذي عبّر عن مزيج من الاشتراكيّة والليبراليّة في آنٍ معًا.

والتخطيط الاقتصادي الموجّه هو منهج اقتصادي رأسمالي، تتدخّل فيه الدولة في بعض الميادين الاقتصاديّة الهامّة، مع الإبقاء على النشاط الاقتصادي الخاص والفردي في حقول اقتصاديّة أخرى.

من أبرز علماء الاقتصاد الداعين لهذا النظام ، **عالم الاقتصاد البريطاني جون كينز** ، الذي أنقذ النظام الرأسمالي من الانهيار.

نظريّة كينز الاقتصاديّة: نقد كينز النظريّة الليبراليّة الكلاسيكيّة، فرأى أنّ البطالة والركود الاقتصادي يكمنان في النظام الرأسمالي، فحاول إيجاد حلولًا مناسبة، مقترحًا تدخّل الدولة بطرق مناسبة.

فالدولة بالنسبة لكينز هي فاعل اقتصادي، من خلال الموازنة التي تضعها للتغلّب على الأزمات الاقتصاديّة، ومكافحة التفاوت الاجتماعي.

النقد الموجّه إلى النظريّة الكينزيّة: رأى الليبراليّون أن آراء كينز تعتبر منزلقًا يؤدّي إلى تدخّل الدولة الكامل، وتأميم النشاط الاقتصادي. أما الماركسيّون فقد اعتبروا أنّ آراء كينز أنعشت النظام الرأسمالي الذي كان على شفير الانهيار.

دولة العناية ⬅ الدولة الشرطي ⬅ النيوليبرالية ⬅ التخطيط الاقتصادي الموجّه.

الدرس الثاني: الدور الاقتصادي والاجتماعي لدولة العناية، ووظائفها

تعريف

دولة العناية هي الدولة التي تتدخّل في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، الضامنة للعدالة الاجتماعيّة، بحيث تقوم على تأمين العمالة الكاملة، وتحقّق دور المواطن في مشاركته بصنع السياسات الاجتماعيّة، وبالتالي تحقيق مفهوم المواطنة.

الدور الاقتصادي والاجتماعي لدولة العناية

حلّت مكان الدولة الشرطي، وتعاظم دورها بعد الأزمات الاقتصاديّة والحرب العالمية الثانية، بعد إصدارها للقوانين التي توفّر الحماية الاجتماعيّة للضعفاء والمهمّشين، خصوصًا تلك المتعلّقة بالتشريع الصحّي وقوانين طوارئ العمل. كذلك تدخّلت في الشأن الاقتصادي بعد الدمار الحاصل إثر الحرب العالميّة الثانية، وأخذت على عاتقها رفاهية المواطن وتوفير الحماية الاجتماعيّة له.

وقد استطاعت دولة العناية أن تكون فاعلة في البرامج المتعلّقة بالسكن والصحّة والتعليم والشيخوخة والقوانين التي تنظّم علاقات العمل، إلّا أنّها عجزت عن توفير العمالة الكاملة ومحاربة التفاوت، وبالتالي عن تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بسبب الأزمة الاقتصاديّة التي أدّت إلى تراجع الاشتراكات نتيجة البطالة، فكانت أزمة دولة العناية بسبب الصعوبات في تمويل برامج الحماية الاجتماعيّة.

أزمة دولة العناية

- استطاعت دولة العناية تأمين التعويضات المتعلّقة بالعائلة والسكن والصحّة والشيخوخة أو التقاعد، لكنّها عجزت عن تأمين فرص عمل ومكافحة البطالة.
- واجهت دولة العناية صعوبات في تمويل برامج الحماية الاجتماعيّة.
- الأزمات الناتجة عن البطالة أدّت إلى تراجع الاشتراكات وإلى زيادة النفقات (خاصّة المساعدات المرضيّة والتقاعد).
- واجهت دولة العناية مشكلة في مكافحة التفاوت الاجتماعي والفقر، ممّا يؤدّي إلى ضعف الاندماج الاجتماعي.

وظائف دولة العناية وموازنتها

عمدت الدولة إلى تغطية نفقات الحماية الاجتماعيّة من واردات الموازنة، عن طريق فرض الضرائب.

تمارس السّلطة المركزيّة، التي تتولى إدارة الشأن العام، ثلاث وظائف في السياسة الاجتماعيّة:

1. **وظيفة ضبط وتوازن:** من خلال التشريع (القوانين): ضبط وتوازن النشاط الاقتصادي عن طريق دفع العجلة الاقتصاديّة في مرحلة الجمود وتقليص النفقات خلال أوقات التضخّم والغلاء.
2. **وظيفة رصد موارد عامة:** من خلال رصد اعتمادات تموّل بها نفقات الإدارات الرسميّة، وكلّ القطاعات ذات العلاقة بالمنفعة العامّة (إسكان- تربية- ضمان اجتماعي - بنى تحتيّة - دفاع.....
3. **وظيفة تقديم خدمات اجتماعيّة:** مثل الصحّة والتعليم والإنعاش الاجتماعي.. وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحصول على هذه الخدمات. من خلال تطبيق مبدأ "لكلٍّ بحسب حاجاته".

بالواقع، لا يمكن الفصل بين هذه الوظائف الثلاث، بحيث تستطيع الدولة التحرّك من وظيفة لتحويلها الى وظيفة أخرى...

وظائف الضريبة

1. تمويل خزينة الدولة. (وظيفة اقتصاديّة)
2. أداة فاعلة لتنفيذ برامج السياسة الاجتماعيّة للدولة (سكن- طبابة...)
3. تأمين توازن المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل بين فئاته، ووسيلة أساسيّة للحدّ من النزاعات.
4. تساعد على تخطّي الولاءات الأوليّة (عشائريّة - مناطقيّة - طائفيّة...) لإدراك الولاء للمجتمع ككلّ، أي تحقيق التضامن الوطني وتعزيز المواطنيّة.
5. الرابط الأساسي الذي يحافظ عل تماسك الدولة.

ظروف نشأة الضمان الاجتماعي

- الحرب العالميّة الثانية (1945) وما خلّفته من دمار ومآسٍ، تطلّب توسيع برامج الرعاية الاجتماعيّة.
- الأسباب: * تدهور اقتصادي: دمار في المرافق الحيويّة الرئيسيّة من كهرباء، ماء، طرقات، منشآت صناعيّة...

  *تدهور اجتماعي: فقر، بطالة، إعاقة، يتم، أرامل، ...
- قُرّر في بريطانيا، ثم أوروبّا، ثمّ كلّ دول العالم.

- نصّت دساتير بعض الدول على مسؤوليّة الدولة في المجال الاجتماعي من خلال التأكيد على التعليم المجاني الإلزامي، وحقّ الرعاية الصحيّة، والاهتمام بالنساء والأطفال والشيوخ، وتأمين المسكن.....
- انطلاق نظام الضمان من بريطانيا مع **«وليام بيفردج»** الذي كلّف بوضع تقرير لإعداد هذا النظام.

انطلاقة نظام الضمان الاجتماعي في بريطانيا

- التأثّر بالأفكار الكينزيّة، واعتبار تقرير "وليام بيفردج" تحت عنوان "التأمين الاجتماعي والخدمات المتّصلة به"، ملهمًا لكلّ الإصلاحات الاجتماعية التي اعتمدتها بريطانيا، وبعض الدول الرأسماليّة. وشكّل قاعدة لبناء نظام الضمان الاجتماعي؛ فهذا النظام يهدف، حسب تقرير بيفردج إلى تحرير الإنسان من الحاجة أو العوز، عبر تأمين سلامة المداخيل؛ إذ أنّ هذه السياسة -بحسب بيفردج- لا معنى لها إذا لم تكن مرتبطة بسياسة تشغيل كاملة لمكافحة البطالة.
- نظرًا لأهمّيّته أوردت الدول نصوصًا في دساتيرها، ترعى حقّ المواطنين في الحصول على التأمينات الاجتماعيّة ، كذلك أقرّته شرعة حقوق الإنسان ومنظّمة العمل الدوليّة.

الخصائص الرئيسيّة لنظام التأمين الاجتماعي

1. **نظام عامّ:** يُغطّي مجموع المواطنين أيًّا يكن وضع العمل أو الدخل. (أي يشمل جميع العاملين).
2. **نظام موحّد وبسيط:** تُدفع قيمة اشتراك واحد، يُغطّي مجموع الأخطار التي تسبّب خسارة الدخل (أي أنّه يغطّي جميع المخاطر مجرّد مباشرة العمل).
3. **نظام آحادي متماثل:** فالتقديمات هي نفسها لمجموع المضمونين، أيًّا كانت أجورهم.

مرتكزات نظام الضمان الاجتماعي

مفهوم التأمين	مفهوم التضامن
التمويل: ذاتي، من الاشتراكات والاكتتابات.	التمويل: ذاتي، من الضريبة التصاعديّة. الحقوق: تنشأ عن الحاجة الثابتة، يستفيد منها كافّة المواطنون بالانتقال

الحقوق:يستفيد منها المساهمون والعمّال يستفيد عند الحاجة.	من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي.

أهميّة الضمان الاجتماعي

- يعزّز التضامن العضوي والوطني، لأنه يرسّخ علاقة الإنسان بالمجتمع، وذلك من خلال نقله الأفراد من التضامن الآلي الميكانيكي إلى العضوي.
- يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعيّة: حيث أنّه يقدّم الخدمات للجميع، ممّا يساهم في إعادة توزيع المداخيل.
- يساهم في تقدُّم المجتمعات وفي تنميتها ويحقّق أحد معايير التقدّم (زيادة الأمل بالحياة) .
- يساهم في ترسيخ الوحدة الوطنيّة والتماسك الاجتماعي.
- يعزِّز المواطنة، فالمواطن عندما يقوم بواجبه عبر دفع الضريبة، يحصل بالمقابل على حقوقه من خلال تقديمات الضمان، فيتعزّز لديه الانتماء إلى الوطن.

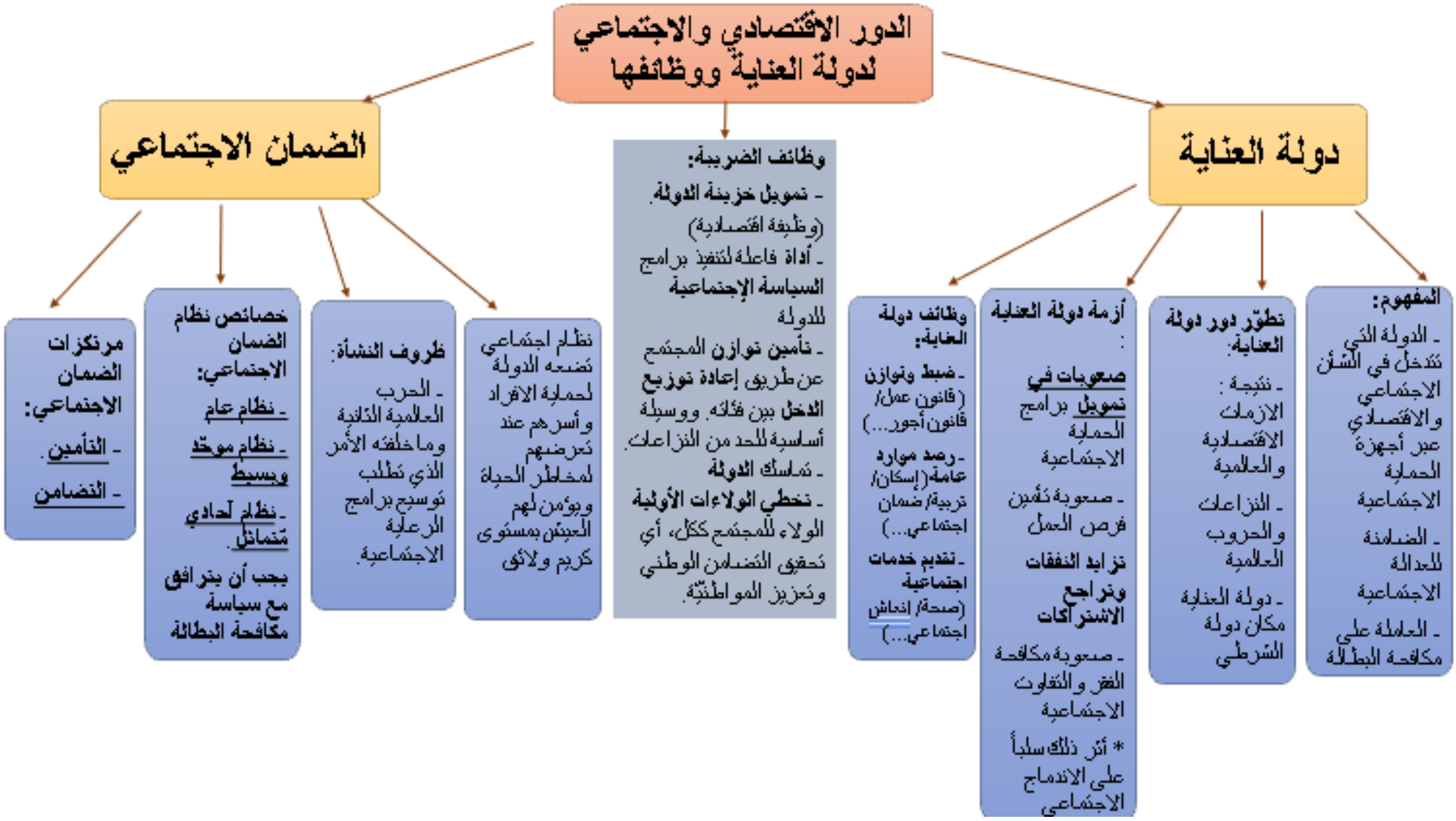
الدور الاقتصادي والاجتماعي لدولة العناية ووظائفها
دولة العناية
المفهوم:
- الدولة التي تتدخل في الشأن الاجتماعي والاقتصادي عبر أجهزة الحماية الاجتماعية
- الضمانة للعدالة الاجتماعية
- العاملة على مكافحة البطالة
تطور دور دولة العناية:
- نتيجة: الازمات الاقتصادية والعالمية
- النزاعات والحروب العالمية
- دولة العناية مكان دولة الشرطي
أزمة دولة العناية:
صعوبات في تمويل برامج الحماية الاجتماعية
- صعوبة تأمين فرص العمل
تزايد النفقات وتراجع الاشتراكات
- صعوبة مكافحة الفقر والتفاوت الاجتماعية
* أثر ذلك سلباً على الاندماج الاجتماعي
وظائف دولة العناية:
- ضبط وتوازن (قانون عمل/ قانون أجور...)
- رصد موارد عامة (إسكان/ تربية/ ضمان اجتماعي...)
- تقديم خدمات اجتماعية (صحة/ إنعاش اجتماعي...)
وظائف الضريبة:
- تمويل خزينة الدولة. (وظيفة اقتصادية)
- أداة فاعلة لتنفيذ برامج السياسة الإجتماعية للدولة
- تأمين توازن المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل بين فئاته. ووسيلة أساسية للحد من النزاعات.
- تماسك الدولة
- تخطي الولاءات الأولية الولاء للمجتمع ككل، أي تحقيق التضامن الوطني وتعزيز المواطنة.
الضمان الاجتماعي
نظام اجتماعي تضعه الدولة لحماية الافراد وأسرهم عند تعرضهم لمخاطر الحياة ويؤمن لهم العيش بمستوى كريم ولائق
ظروف النشأة:
- الحرب العالمية الثانية وما خلفته الأمر الذي تطلب توسيع برامج الرعاية الاجتماعية.
خصائص نظام الضمان الاجتماعي:
- نظام عام
- نظام موحد وبسيط
- نظام أحادي متماثل.
يجب أن يترافق مع سياسة مكافحة البطالة
مرتكزات الضمان الاجتماعي:
- التأمين.
- التضامن

الدرس الثالث: تطوّر مفهوم السياسة الاجتماعيّة في لبنان- الضمان الاجتماعي في لبنان

واقع السياسة الاجتماعيّة في لبنان

- يتميّز لبنان بتركيبته المتنوّعة وبما يختزن من حضارات وثقافات وقيم، وبانفتاحه على محيطه والعالم.
- يتمتّع بفرادة في الانتماء الوطني، حيث تتعدّد الولاءات وتتشعّب، وتتضارب في بعض الأحيان.
- العلاقة بين المواطن والدولة علاقة مضطربة نتيجة موروثات تاريخيّة، ما أعطى السياسة الاجتماعيّة في لبنان طابعًا متمايزًا عن سياسات المجتمعات الأخرى.

مراحل تطوّر السياسة الاجتماعيّة في لبنان

مرّت السياسة الاجتماعيّة في لبنان بمراحل ثلاث:

1. **مرحلة ما قبل الحرب اللبنانية (1920 - 1975):**

- مرحلة ما قبل الشهابيّة (1920 - 1958):

- إصدار بعض التشريعات الاجتماعيّة، كتنظيم علاقات العمل وحماية النساء والأطفال، متأثّرة بالسياسة الاجتماعيّة الفرنسيّة.
- إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين ذات توجّهات اجتماعيّة، أبرزها قانون العمل اللبناني.
- نوع التضامن ميكانيكي/ آلي.
- تولّي العشيرة والطائفة الحماية الاجتماعيّة.

- مرحلة العهد الشهابي(1958- 1964):

- إرساء مفهوم دولة العناية.
- تضامن عضوي ومشاركة المواطن في رسم السياسات الاجتماعيّة.
- إنماء متوازن.
- نمو التعليم الرسمي بكل مراحله.
- إعادة توزيع الثروة على الفئات والمناطق، وترسيخ التماسك الاجتماعي من خلال إنشاء مجموعة من الآليّات والمؤسّسات؛ من أبرز المؤسّسات: النقل العام، المشروع الأخضر، الجامعة اللبنانيّة، مجلس الخدمة المدنيّة، المجلس الوطني للبحوث العلميّة، مكتب الفاكهة، المؤسّسات الصحّيّة والتعليميّة.....

- إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو أهم إنجاز في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

2. **مرحلة الحرب اللبنانية (1975 - 1990):**

- تفكّك الدولة وإضعاف النسيج الاجتماعي.
- العودة إلى الانتماء الأوّلي والعصبيّات العائليّة والطائفيّة.
- إنشاء القوى السياسّة والميليشيات مؤسّسات لتأمين المساعدات للمنتمين لها.
- تدمير البنى التحتيّة.
- تدهور المستوى المعيشي بسبب تراجع المداخيل.
- نمو القطاع غير الحكومي.
- رغم ذلك تابعت الدولة تأمين الرواتب للموظّفين رغم تآكل قدرتها الشرائيّة.

3. **مرحلة السلم الأهلي (1990 ...):**

وعي المسؤولون اللبنانيون الخسائر والمشاكل التي خلّفتها الحرب اللبنانيّة، فصدرت وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الطائف)، وأبرز بنودها:

- لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة تقوم على احترام الحرّيّات العامّة، وعلى العدالة الاجتماعيّة.
- الإنماء المتوازن للمناطق، ثقافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.
- العمل على تحقيق عدالة اجتماعيّة شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- إصلاح التعليم الرسمي والتعليم المهني والتقني، وتحسين أوضاع الجامعة اللبنانيّة.
- العمل على حلّ المشكلات الناتجة عن الحرب الأهليّة.

المشاكل الاجتماعيّة التي يعاني منها لبنان (أهم خمس مشكلات)

1. مشكلة العمل	
المظاهر	**الحلول**
- هجرة اليد العاملة المتخصّصة. - البطالة بين المتعلّمين.	- دعم الاستثمارات الأجنبيّة لتوفير فرص عمل لليد العاملة المتخصّصة وللمتعلّمين. - وضع قوانين لتنظيم العمالة الأجنبيّة.

- انخفاض المداخيل. - منافسة اليد العاملة الأجنبية. - انهيار القطاع الزراعي.	- رفع الحدّ الأدنى للأجور. - دعم القطاع الزراعي.
2. مشكلة التعليم	
المظاهر	**الحلول**
- ارتفاع كلفة التعليم المدرسي والجامعي. - عدم تكافؤ فرص العمل أمام الجميع. - تدهور التعليم الرسمي المدرسي والجامعي. - ضعف التجهيزات التقنيّة في المدارس. - المناهج والبرامج التعليميّة قديمة. - كادر تعليمي غير مدرّب بشكل كافٍ.	- التأكيد في اتفاقيّة الطائف على إلزامية ومجانيّة التعليم للجميع في التعليم الأساسي. - تحديث النظام التعليمي من خلال تحديث والبرامج المناهج. - تدريب متواصل للمعلّمين على المناهج وطرق التعليم الحديث. - تعزيز التعليم المهني. - إعادة المستوى والاعتبار للشهادة الرسميّة.
3. مشكلة العناية الصحّيّة	
المظاهر	**الحلول**
- تراجع دور القطاع الحكومي في إنشاء المستشفيات والمستوصفات. - ارتفاع كلفة الطبابة والاستشفاء في القطاع الخاص. - التفاوت في الخدمات الطبّيّة بين العاصمة والأرياف. - شبكة الضمانات الاجتماعيّة لا تغطّي سوى أقل من 50%. - انتشار مافيا الدواء.	- إنشاء مستشفيات حكوميّة جديدة في العاصمة والمناطق وتجهيزها بالمعدّات الحديثة. - تغطية كلفة الطبابة والاستشفاء لغير المضمونين عبر وزارة الصحّة. - مراقبة أسعار الدواء ونوعيّته.
4. مشكلة السكن	
المظاهر	**الحلول**

- ارتفاع كلفة المساكن. - عدم وجود قانون ينظّم العلاقة بين أصحاب الأملاك والمستأجرين. -احتلال المساكن من قبل المهجّرين. - تدمير آلاف المساكن.	- تقديم قروض سكنيّة عبر المؤسّسة العامّة للإسكان أو المصارف الخاصة بفوائد منخفضة. - إصدار تشريعات تنظّم العلاقة بين أصحاب الأملاك والمستأجرين. - إقرار تعويضات ماليّة لأصحاب المساكن المتضرّرة والمهجّرين.
5. الإنفاق الحكومي	
المظاهر	**الحلول**
- عدم وجود سياسة ضريبيّة واضحة المعالم والأهداف - عدم التزام كل المواطنين في دفع الضريبة - ارتفاع قيمة الإنفاق الحكومي بسبب الإنفاق التقليدي: فوائد الدين العام - الرواتب، نفقات الدفاع...	- إقرار سياسة ضريبيّة واضحة المعالم والأهداف. - إلتزام المواطنين بدفع الضرائب من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي. - إيجاد موارد جديدة لخزينة الدولة. - الإنفاق الاجتماعي الحديث: تمويل برامج التعليم، الصحّة، الإسكان...

الإنفاق الحكومي وأنواعه

- تنفق الدولة على الخدمات الاجتماعيّة للمواطنين من خلال وزاراتها وإداراتها (العمل - الشؤون الاجتماعيّة - الصحّة - المهجّرين - التربية - الزراعة)، والضمان الاجتماعي، وتعاونية الموظّفين، ومجلس الجنوب.
- توفير الخدمات يحتاج إلى انتظام العلاقة الضريبيّة بين السلطة والمواطن.
- الضمان الاجتماعي حق للمواطن، بالمقابل يتوجّب على المواطن المشاركة في الأعباء العامّة.
- الضرائب هي مصدر تمويل الإنفاق الحكوم؛ ويظهر نوعان من الإنفاق:
  - الإنفاق التقليدي: فوائد الدين العام - الرواتب، نفقات الدفاع...
  - الإنفاق الاجتماعي الحديث: تمويل برامج التعليم، الصحّة، الإسكان...

دور الإنفاق الحديث

- التخفيف من الفقر ومواجهة الأزمات والمشاكل الاجتماعيّة.

- الحفاظ على دخل الشرائح الأكثر فقرًا في المجتمع، من خلال برامج الرعاية الاجتماعيّة.

الضمان الاجتماعي في لبنان

أجهزة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان

يتألّف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان من أربعة أجهزة:

1. **مجلس الإدارة أو السلطة التقريريّة**، ويتألّف من 26 عضوًا:
   - 10 مندوبين عن الأجراء ، يتمّ اختيارهم بواسطة الهيئات المهنيّة الأكثر تمثيلًا لهم.
   - 10 مندوبين عن أصحاب العمل، يتمّ اختيارهم بواسطة الهيئات المختصّة.
   - 6 مندوبين عن الدولة.
2. **اللجنة الفنيّة أو سلطة التدقيق الذاتيّة:** تتألّف من رئيس وعضوان يعيّنون بمرسوم في مجلس الوزراء.
3. **أمانة السرّ أو إدارة الصندوق.**
4. **اللجنة الماليّة:** تتولّى إدارة أموال الصندوق تحت سلطة مجلس الإدارة.

فروع نظام الضمان الاجتماعي:

1. **ضمان المرض والأمومة:** يغطّي المرض، الأمومة، العناية الطبّية.
2. **ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنيّة:** يغطّي العجز المؤقّت عن العمل، العجز الدائم عن العمل، طوارئ العمل والأمراض المهنية.
3. **نظام التعويضات العائلية**: يغطّي الأعباء العائلية.
4. **نظام تعويض نهاية الخدمة:** يغطّي انقطاع الدخل بسبب نهاية الخدمة، انقطاع الدخل بسبب وفاة المضمون. (غير مطبّق)

أمّا فرع البطالة فلم يأخذ به المشرّع اللبناني لأسباب تتعلّق بواقع الاقتصاد اللبناني.

ميادين تطبيق نظام الضمان الاجتماعي

1. **الخضوع الإلزامي:** يشمل الأجراء في الصناعة والتجارة والخدمات، المدرّسين في المدارس الخاصّة، الأطبّاء، المتقاعدين، طلّاب الجامعات، مالكي السيّارات العموميّة. ويغطّي كافة الفروع الأربعة .
2. **الخضوع الاختياري:** ويشمل كل من لا يطبّق عليه الخضوع الإلزامي، يغطّي فرع المرض والأمومة، طوارئ العمل والأمراض المهنيّة، والتعويضات العائليّة.

خصائصه

1. نظام عامّ: يغطّي كل المواطنين (غير مطبّق في لبنان).
2. نظام موحّد: قيمة الاشتراك واحدة تغطّي كلفة الأخطار (مطبّق في لبنان).
3. نظام آحادي: التقديمات نفسها عند حاجة المواطن لها مهما اختلفت الأجور (مطبّق في لبنان).

نظام تمويل الضمان الاجتماعي

1. آحادي: من صاحب العمل: يغطّي تعويضات نهاية الخدمة، التعويضات العائليّة، طوارئ العمل والأمراض المهنيّة.
2. ثنائي: المشترك والدولة: لفروع الضمان الاختياري.
3. ثلاثي: المشترك، صاحب العمل، الدولة: يغطّي ضمان المرض والأمومة.

التنظيم المالي

- كل فرع من فروع الضمان الاجتماعي يتمتّع بالاستقلال المالي، حيث يتصرّف كل فرع بموارده الخاصّة لتغطية نفقاته.
- لكلّ فرع من فروع الضمان الاجتماعي صندوق خاص، حيث تتمكّن وارداته من تغطية نفقات التقديمات، والمساهمة في النفقات الإداريّة لصندوق الضمان الاجتماعي، ومن تكوين المال الاحتياطي.
- يمكن تصنيف الصناديق الأربعة إلى:

- **صناديق مقاصّة:** لفرع المرض والأمومة، وفرع طوارئ العمل والأمراض المهنيّة، وفرع التعويضات العائليّة. ويقصد بالمقاصّة، إمكانيّة تصرّف الصناديق بواردتها لتأدية نفقاتها، شرط تكوين المال الاحتياطي.
- **صندوق تجميع وادّخار:** فرع تعويض نهاية الخدمة، حيث توزّع وارداته على حساب المضمونين الخاضعين للفرع عند انتهاء الخدمة.

مقترحات لمعالجة الخلل في الضمان الاجتماعي

- إقرار ضمان الشيخوخة وضمان نهاية الخدمة.
- مراقبة إدارة الضمان الاجتماعي لتعزيز الشفافيّة والحدّ من الفساد.

العلاقة بين الضمان الاجتماعي والاندماج

يتطلّب تحقيق الاندماج الاجتماعي أو الشروط الاقتصاديّة للاندماج عدّة شروط، منها إقرار تعويضات البطالة لتوفير الحماية الاجتماعيّة للعاطلين عن العمل/ الحماية من المخاطر التي يؤمّنها الضمان الاجتماعي تؤدّي إلى تحقيق الاندماج.

الدرس الرابع: السياسة الاجتماعية في مجال التعليم

تعريف التعليم

- هو العمليّة المنظّمة التي يتمّ من خلالها توكيل إعداد الجيل الجديد إلى فئة الأساتذة، بما يتوافق مع تصوّر هذه الجماعة لدورها. تختلف خصائص هذه العمليّة باختلاف الزمان والمكان.

تطوّر السياسة الاجتماعيّة في مجال التعليم في لبنان

التعليم في لبنان له خصوصيّته التي تعكس واقع المجتمع اللبناني الذي يحمل موروثات الماضي بتعدّده وتنوّعه.

- في العهد العثماني كان التعليم دينيًّا.
- في عهد الانتداب سعت فرنسا إلى دعم التعليم الخاص الذي يعتمد على اللغة الفرنسيّة.
- في بداية عهد الاستقلال، سعت الدولة إلى إنشاء المدارس الرسميّة في كافّة المناطق اللبنانيّة.
- استقطبت الجامعة اللبنانيّة أكثر من نصف طلبة لبنان الجامعيين في كافّة فروعها المنتشرة في لبنان.

أنواع الإنفاق على التعليم في لبنان

1. الإنفاق المباشر:
- اعتمادات ترصد من موازنات الدولة لوزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة الثقافة.
- اعتمادات ترصد لوزارات ومؤسّسات حكوميّة ومصالح مستقلّة، تقدّم على شكل منح وتقديمات مدرسيّة لأبناء الموظّفين في الدولة أو المتقاعدين، أو مساعدات لمؤسّسات أهليّة تعنى بالتعليم.
- تأمين بعض أشكال التعليم أو التدريب في بعض الوزارات.
2. الإنفاق غير المباشر (للتعليم الخاص):
- إعفاءات ضريبيّة ورسوم جمركيّة لبعض المدارس الخاصّة.
- إعفاءات من ضريبة الدخل لمؤسّسات تعليميّة غير حكوميّة لا تبغي الربح.
- إعفاءات من الرسوم البلديّة وضريبة الأملاك المبنيّة للمؤسّسات التعليميّة الدينيّة.

- تسهيلات للحصول على منافع ماديّة تستفيد منها المؤسّسات التعليميّة الخاصّة.

الدرس الخامس: الشأن الاجتماعي في الاهتمامات والمبادرات الفردية

تعريف التنمية

- هي عمليّة تهدف إلى توسيع خيارات الناس وتمكينهم من المشاركة في القرارات التي تؤثّر على حياتهم ورفاهيّتهم، بما ينسجم مع طموحاتهم وتطلّعاتهم.
- مكوّنات التنمية:
  - الإنتاجيّة.
  - العدالة الاجتماعيّة.
  - الاستدامة.
  - المشاركة والتمكين.

الجمعيّات الأهليّة

هي جماعة تلتقي على قضيّة محدّدة أو أكثر، عضويّتها مفتوحة لمن يرغب، لها نظام داخلي، ولها طابع أهلي أو مدني.

ظروف نشأة الجمعيّات الأهليّة في العالم

- برزت المبادرات الإنسانيّة من خلال التجمّعات الأهليّة التي ساهمت في تنمية المجتمع وتطويره، إثر التطوّر الاقتصادي والاجتماعي، بعد الثورة الصناعيّة التي تسبّبت بالفقر والجوع وإضعاف فئات واسعة من السكّان.
- كان لهذه المبادرات اتّجاهين: اتّجاه يقوم على الإغاثة والإحسان، واتّجاه يقوم على التضامن والتعاون.
- بدأ ظهور الجمعيّات في القرن التاسع عشر، حيث تأسّست الجمعيّة البريطانيّة لمحاربة العبوديّة.
- خلال الحرب العالميّة الأولى بدأت هذه الجمعيّات تأخذ طابع الدوليّة، مثل "كاريتاس".
- في نهاية الحرب العالميّة الثانيّة، نشطت هذه الجمعيّات، موجّهت نشاطها على عمليّات الإنقاذ والإغاثة وإعادة الإعمار بعد الحرب.

أهمّيّة الجمعيّات الأهليّة أو المنظّمات غير الحكوميّة على الصعيد العالمي

- وضعت الدول الصناعيّة قوانين تَعتبر تقديم التبرّعات والمساعدات لهذه الهيئات بمثابة تسديد ضرائب للدولة، لأهميّة دور هذه الجمعيّات في حالات الطوارئ والإغاثة والإنماء.

- لعبت هذه الجمعيّات دور الشريك لمنظّمة الأمم المتّحدة في مستقبل البشريّة ومصيرها.
- دافعت هذه الجمعيّات عن حقوق الإنسان وحمايته.
- أصبحت هذه الجمعيّات السلطة الثالثة بعد الحكومات والأحزاب السياسيّة، لأهمّيّتها.

أهمّيّة الجمعيّات الأهليّة على الصعيد الوطني

- تساهم في تعزيز الانتماء المجتمعي والوطني.
- تلعب دورًا هامًّا في تمتين الروابط المدنيّة على المستوى المحلّي، وصولًا إلى تعزيز المواطنة.
- تعمل هذه الجمعيّات على بناء القدرات التنمويّة لمواجهة التحدّيات، وبالتالي إيجاد سياسات اجتماعيّة وتحقيق التنمية البشريّة المستدامة، خاصّة أسس المشاركة وتساوي الفرص.

ظروف نشأة الجمعيّات الأهليّة في لبنان

- ارتبطت نشأة هذه الجمعيّات في لبنان بالمؤسّسات الدينيّة الخيريّة في القرن التاسع عشر.
- نشط عمل هذه الجمعيّات خلال الحرب بين 1975 و1990، فساهمت في مواجهة المشاكل الاجتماعيّة والصحيّة التي عانى منها اللبنانيّون، على الرغم من ضآلة إمكانيّاتها.
- ارتفع عدد التراخيص التي أعطتها وزارة الداخليّة لإنشاء مثل هذه الجمعيّات في لبنان، إلّا أنّ عددًا لا يتجاوز المئة جمعيّة هو الذي يلعب دوره الحقيقي.

نموذج عن جمعيّة ناشطة في لبنان

جمعيّة تنظيم الأسرة:

- تأسّست عام 1969 وما زالت تعمل حتى اليوم.
- تهدف إلى تعزيز التنمية في مجالاتها وأبعادها كافّة، وإيلاء جهد خاص لتضييق ثغرة محدوديّة إسهام الشباب والنساء في عمليّة التنمية.
- تسعى إلى التعاون مع الإدارات الرسميّة والبلديّات من أجل تحسين الجهود لمواكبة الرؤى المستحدثة في مجالي السكّان والتنمية.